

قاعدة بيانات الاستطلاع تضم 498 شركة منتجة حققت أرباحاً في 2019

« بن سري »: 45 في المئة من الشركات الكويتية عطلت أعمالها منذ فبراير الماضي

بتعليق عملياتها وما زال الطريق أمامها صعباً، ونتوقع أن يزداد الأمر سوءاً خاصة بعد إعلان الحظر الكلي في الكويت، إلا أن جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات يمكننا أن نضمن وبشكل أفضل أن شكل المسار الأسلم خلال هذه الأزمة.

يذكر بأن الاستبيان تم إعداده من قبل فريق بحث مكون من ثلاثة أشخاص هم محمد فايز المطوع وسريع أنور العيسى ونوف طارق المزدي وتوزيعه عبر الإنترنت في الفترة من 24 وحتى 28 أبريل 2020 في ظل الحظر الجزئي وقبل إعلان تطبيق الحظر الكلي في 11 مايو 2020. حيث تم دراسة وتحليل قاعدة بيانات تضم 498 شركة كويتية حققت أرباحاً في 2019 واستبعاد الشركات التي حققت خسائر حفاظاً على مصداقية التحليل من التأويل، حيث أن جميع الشركات محل الدراسة هي شركات كويتية ناجحة، مسجلة وتعمل بسواعد وطنية (89% من المشاركين يمتلكون شركات يعمل بها كويتيون). وفي هذا السياق قال المطوع: إن الهدف الرئيسي من الاستطلاع هو توضيح الصورة لصناع القرار ومخذيهِ، عبر دعم النقاش بالحقائق والأرقام. للمساعدة في دراسة الآثار الاقتصادية بكل شفافية وموضوعية وهو ما دفعنا إلى رفع الدراسة وقاعدة البيانات الكاملة على الموقع kuwaitimpact.com لكي تكون متاحة وفي متناول الجميع.

31 في المئة من الشركات شهدت إيراداتها انخفاضاً بنسبة تزيد عن 80 % لكنها مستمرة

انخفاضاً بنسبة تزيد عن 50% لكنها مستمرة في التشغيل و 46% قد عطلت أعمالها. وحول نتائج الدراسة قال محمد فايز المطوع، مدير اتصال القطاع العام في شركة BensirriPublic Relations ورئيس فريق إعداد الاستطلاع وتحليل نتائجه: "يشير الاستطلاع إلى أن 61% من الشركات تواجه استنزاف رأس المال التشغيلي بما يؤكد بأن القطاع الخاص الكويتي وعلى غرار بقية دول العالم قد تأثر بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية العالمية، وما لا شك فيه بأن بيئة الأعمال في تغير مستمر وتشهد تطورات كبيرة فمن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى إعطاء أصوات لهذه الشركات التي لا تزال تعاني في خضم الوباء، حيث قامت 45% من الشركات



المطوع: 61 في المئة من الشركات تواجه استنزاف رأس المال التشغيلي بسبب أزمة الفيروس

لكنها مستمرة في التشغيل و 39% قد عطلت أعمالها. قطاع الخدمات المهنية: 37% من الشركات شهدت إيراداتها

الشركات شهدت إيراداتها انخفاضاً بنسبة تزيد عن 50% لكنها مستمرة في التشغيل و 36% قد عطلت أعمالها.

الاستطلاع إلى تحليل الردود على حسب القطاعات حيث تبين أن القطاعات الأشد تضرراً هي: قطاع التجزئة: 46% من

قطاعات التجزئة والبناء والمقاولات والخدمات المهنية هي الأكثر تأثراً حتى اليوم

التكاليف الثابتة لأكثر من شهر أو شهرين إضافيين. قطاعات التجزئة، البناء والمقاولات والخدمات المهنية هي الأكثر تأثراً حتى اليوم بقياس انخفاض الإيرادات والحالة التشغيلية. وفيما يتعلق بالنظرة المستقبلية للتعافي وعودة الإيرادات إلى مستويات ما قبل الأزمة، قال 45% من أصحاب الأعمال بأن السوق لن يتعافى قبل عام 2021 حيث أن 52% منهم يرى بأن الإيرادات لن تعود لمستوى 2019 قبل عامين. كما تطرق الاستطلاع إلى موضوع التعامل الحكومي مع الآثار الاقتصادية لكوفيد-19، قال 81% من أصحاب الأعمال إن الحزمة المعلقة غير مفيدة لأعمالهم في هذا الوقت غير المسبوق. وقد تطرأ تقرير نتائج

أظهرت نتائج استطلاع أجته شركة Bensirri Public Relations حول تأثر الشركات الكويتية بكوفيد-19- بأن 45% من الشركات الكويتية قامت بتعطيل أعمالها و 26% أخرى على شفا التعطيل بعد انخفاض إيراداتها بنسبة تزيد عن 80% منذ شهر فبراير 2020. وبينت نتائج استطلاع "تأثر الشركات الكويتية بكوفيد-19" عدداً من النقاط المهمة: •نسبة تعطيل الأعمال عالية ومتوقع لها الزيادة 45% من الشركات الكويتية قامت بتعطيل أعمالها حتى الآن و 26% من الشركات الكويتية الأخرى على وشك الإنهيار بعد انخفاض إيراداتها بنسبة تزيد عن 80% ونتوقع خروج المزيد من الشركات من السوق بعد تفعيل الحظر الكلي في 11 مايو 2020. •تأخر التشريعات أدى لمخالفة البعض لقوانين العمل اتخذت 32% من الشركات قرارات تقضي بتغيير رواتب أو ساعات عمل الموظفين بينما فرضت 21% منها إجازة بدون راتب على موظفيها. ولجأت 15% من الشركات إلى تسريح الموظفين للتعايش مع الوضع الراهن بدلاً من انتظار التشريعات المتأخرة. •الأسواق مغلقة والتكاليف الثابتة مستمرة والحلول التشريعية غائبة بعد مرور شهرين على الأزمة، أكد 56% من المشاركين أنهم غير قادرين على الاستمرار في تغطية

مؤشرات البورصة تتباين .. و« العام » يتراجع 0.13 في المئة



جلسة متباعدة للبورصة

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعاً هي (إيفافانديك) و(منازعات) و(آز) و(مراكز) أما شركات (أهلي متحد) و(بيستك) و(بتروجلف) و(دانة) فكانت الأكثر تداولاً في حين كانت شركات (بيان) و(سرجي) و(دانة) و(زراية) الأكثر انخفاضاً.

سهم مقابل 106.11 مليون سهم جلسة أمس الأول. وسجلت مؤشرات 5 قطاعات هبوطاً أس بصدارة الاتصالات بانخفاض نسبته 0.8 بالمائة، بينما ارتفعت مؤشرات 4 قطاعات أخرى يقصدها المواد الأساسية مرتفعاً بنحو 1.26 بالمائة.

تباينت المؤشرات الكويتية في ختام جلسة أمس الخميس، حيث تراجع المؤشران العام والأول بنسبة 0.13 بالمائة و0.2 بالمائة على التوالي، بينما ارتفع المؤشران الرئيسي و"رئيسي" بنسبة 0.05 بالمائة و0.17 بالمائة على التوالي. وتقلصت سيولة البورصة الكويتية أمس 39.3 بالمائة إلى 15.14 مليون دينار مقابل 24.95 مليون دينار أمس الأول، كما انخفضت أحجام التداول 24.6 بالمائة إلى 79.99 مليون

« الكوت » توقع عقد تسهيلات ائتمانية مع بنك بويان بـ 10 ملايين دينار

يظهر تأثير هذه التسهيلات على البيانات المالية المجمعة للشركة بدءاً من الربع الثاني من عام 2020. كانت أرباح "الكوت" تراجعت في العام الماضي بنسبة 24 بالمائة إلى 4.79 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 6.29 مليون دينار في عام 2018.

أعلنت شركة الكوت للمشاريع الصناعية عن قيامها بتوقيع عقد تسهيلات ائتمانية مع بنك بويان بقيمة 10 ملايين دينار. وقالت "الكوت" في بيان للبورصة الكويتية أمس الخميس، إن الغرض من التسهيلات هو تمويل أنشطة الشركة. وأوضحت أن تأثير العقد إيجابي، وسوف

« أسواق المال » تصدر تعميماً بشأن تأجيل عموميات الشركات

سنتها المالية في 31 ديسمبر 2020 ولم تعقد جمعياتها العامة بعد، إلى تأجيل الموعد النهائي لعقد الجمعيات العامة المحدد سابقاً حتى إشعار آخر يحدد بعد انتهاء فترة الحظر الكلي. الجدير بالذكر أن فترة الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للعام 2019 انتهت في نهاية مارس الماضي، وحتى تلك الفترة كانت بعض الشركات وخاصة البنوك قد عقدت بالفعل عمومياتها بينما كانت الشريحة الأكبر لم تعقد اجتماعاتها بعد. ومع إعلان البورصة الكويتية وهيئة أسواق المال مد فترة الإفصاح عن البيانات المالية السنوية للعام 2019، والسماح كذلك بتأخير الإعلان عن بيانات الربع الأول من العام الجاري، نالت الشركات في الإفصاح عن تأجيل مواعيد عقد اجتماعات الجمعيات العمومية وخاصة مع دخول الكويت في مرحلة الحظر الشامل لما بعد إجازة عيد الفطر.

أصدرت هيئة أسواق المالية الكويتية التعميم رقم (5) لسنة 2020: بشأن تأجيل موعد عقد الجمعيات العامة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر / 2019 بواسطة النظام الإلكتروني. وقالت الهيئة في بيان على موقعها الرسمي أمس الخميس، إنه بالإشارة إلى التعميم رقم (3) الصادر بتاريخ 12 أبريل 2020، وبناء على ما استجد من تطورات بقرار مجلس الوزراء المؤقر من فرض الحظر الكلي أثناء فترة تعطل جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة أعمالها (احترازياً) بسبب فيروس كورونا المستجد ووقف كافة أنشطة القطاع الخاص عدا بعض الأنشطة المحدودة المستثناة. وتابعت: "وانسجاماً مع هذا القرار تسرعي هيئة أسواق المال لانتباه الشركات المدرجة في البورصة والشركات المساهمة المقلدة المرخص لها بمزاولة أي من أنشطة الأوراق المالية التي انتهت



مبنى أسواق المال

ترسية عقد من «الداخلية» على «السور للوقود»



محطات السور للوقود

أعلنت شركة السور لتسويق الوقود عن ترسية ممارسة على الشركة تابعة لوزارة الداخلية - الإدارة العامة للإمداد والتموين. وقالت "السور" في بيان للبورصة الكويتية أمس الخميس، إن العقد خاص بتوريد بطاقات التزود بالوقود وتوريد نظام الحصر ومراقبة استهلاك الوقود (RFID) الخاص بوزارة الداخلية. وأوضحت الشركة أنه جاري استكمال إجراءات توقيع العقد وأنها ستفصح لاحقاً عن التفاصيل، وذلك دون ذكر قيمة العقد. كانت أرباح "السور" ارتفعت 1.2 بالمائة في العام الماضي، لتصل إلى 3.46 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 3.42 مليون دينار في عام 2018. وقرر مجلس إدارة الشركة مطلع أبريل الماضي، بالغاء بند توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2019، التي كان مقرراً أن تكون بنسبة 5 بالمائة نقداً بقيمة مليوني دينار تقريباً.

النفط الكويتي يرتفع إلى 21.99 دولاراً للبرميل

بواقع 18 سنتاً أو 0.6 بالمائة إلى 29.37 دولار للبرميل. كما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 23 سنتاً أو 0.9 بالمائة إلى 25.52 دولار للبرميل.

الطلب على الوقود بسبب جائحة فيروس كورونا ومخاوف بشأن موجة ثانية محتملة من حالات الإصابة. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت أمس

عالمياً، ارتفعت أسعار النفط أمس الخميس، بعد هبوط غير متوقع في مخزونات الخام الأمريكية، لكن توقعات قاتمة بشأن أكبر اقتصاد في العالم حدت من المكاسب مع تهاوي

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 45 سنتاً، ليصل إلى 21.99 دولار، مقابل 21.54 دولار يوم الثلاثاء الماضي، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.